الفصل الخامس

تحليل النتائج وعرضها

١،٥ مقدمة

تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان، وعلاقتها بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السلطنة، حيث استعرضت الفصول السابقة من هذه الدراسة طرق وإجراءات ووسيلة جمع البيانات من عينة الدراسة، ومن ثم طرق وإجراءات تحليل البيانات. لذلك فإن هذا الفصل يستعرض نتائج تحليل البيانات، حيث يبدأ أولاً بإجراءات إعداد وتهيئة البيانات للتحليل من خلال الكشف عن القيم المتطرفة، والتأكد من توفر بعض الشروط الضرورية لعملية التحليل مثل: التوزيع الطبيعي للبيانات، ثم يستعرض المعلومات حول الشركات الأجنبية في سلطنة عمان، مثل: نوع الملكية، ونوع النشاط، وكذلك حجم رأس المال والوظيفة الحالية للشخص المشارك في الدراسة، ومن ثم عرض نتائج الدراسة وفقاً لأسئلة البحث الآتية:

١. ما تأثير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل الاقتصادية، العوامل الإدارية، العوامل القانونية) على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سلطنة عمان؟

٢. ما تأثير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل الاقتصادية، العوامل الإدارية، العوامل القانونية) على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان؟

٣. ما تأثير رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عملة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان؟

٤. ماتأثير رضا المستثمر الأجنبي كمتغير وسيط في العلاقة بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (العوامل الاقتصادية، العوامل الإدارية، العوامل القانونية) وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سلطنة عمان؟

٢،٥ تدقيق البيانات

من المتطلبات الأساسية لإجراء الاختبارات المعملية مثل: استخدام نمذجة المعادلات البنائية التي تعتمد على التباين (variance-based SEM) والتأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات الذي يؤثر فيه وجود بيانات مفقودة أو قيم شاذه أو إدخال بيانات خاطئة، ولذلك يجب التأكد من أن البيانات قد تم إدخالها وترتيبها بطريقة صحيحة من خلال النظر في الاستجابات، واستبعاد الاستجابات غير المتسقة، ولذلك في الدراسة الحالية قام الباحث بتوزيع (٣٠٠) استبانة، تم استعادة منها (٢٨٥) استبانه فيما (١٥) استبانة كان العدد غير المسترجع، واستبعد الباحث (١٦) استبانة، نظرًا لعدم صلاحيتها للاستخدام (عدم اكتمال البيانات المطلوبة)، ومن ثم فإن العدد الصالح لإجراء التحليلات الإحصائية بلغ (٢٦٠) بنسبة (٨٧ %)، من مجمل الاستبانات الموزعة بعد التأكد من أي بيانات مفقودة أو إدخال خاطئ قد حدث من الباحث أثناء إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي، حيث قام باستبعاد أي استبيان تزيد فيه القيم المفقودة على ١٥٪. أنظر الملحق (أ)

الجدول ٥، ١:عدد الاستبانات الموزعة والمستردة

العينة	العدد	النسبة المئوية
العينة الموزعة	٣٠٠	٪١٠٠
العينة غير المسترجعة	١٥	٪ ٥
العينة المسترجعة	٢٨٥	٪ ٩٥
العينة غير المكتملة	١٦	٪٥.
العينة المتطرفة	٩	٪ ٣.
العينة المستخدمة في التحليل	٢٦٠	٪ ٨٧

٣،٥ التحليل الأولي للبيانات

قبل البدء في إجراءات تحليل البيانات لابد من القيام بإعداد البيانات وتهيئتها لعملية التحليل، حيث بدأ الباحث بعملية فحص البيانات أولاً بالتأكد من خلو هذه البيانات من القيم المفقودة، وكذلك القيم المتطرفة، والتأكد أن البيانات نظيفة وجاهزة لعملية التحليل، وكذلك تقييم التوزيع الطبيعي للبيانات.

١،٣،٥ القيم المتطرفة

أثناء إجراءات تفريغ البيانات وإدخالها في أحد الأنظمة الإحصائية مثل (SPSS) يتم إدخال بعض القيم غير الصحيحة، سواء كانت قيم كبيرة جداً أم صغيرة جداً، والذي ينتج عنها بأن تكون قيم متطرفة أو شاذة. ويشير (Hair et al., 2014; Kline, 2016) إلى وجود نوعين من القيم المتطرفة، القيمة المتغيرة القصوى لمتغير واحد والتي تسمى القيم المتطرفة المتغيرة، والقيم المتطرفة لأكثر من متغير والتي تشير إلى مزيج غير عادي من القيم المتطرفة لعدد من المتغيرات؛ لأن التعامل مع هذه القيم المتطرفة لا يتم جُزافا وإنما يتم عن طريق بعض القواعد المتعارف عليها والمقبولة على نطاق واسع. ويشير Hair et al (2014)

أيضاً إلى أن الدرجة القياسية لحجم صغير (أقل من ٨٠) هو ±2,5 في حين أن النتيجة القياسية لحجم كبير (أكثر من ٨٠) هو ± 3,29 الانحراف المعياري بعيدًا عن المتوسط يعتبر قيمة متطرفة.

وللكشف عن القيم المتطرفة القصوى لمتغير واحد والتي تسمى القيم المتطرفة المتغيرة، فقد تم تجميع العناصر معاً لتمثيل متغير واحد، وباستخدام برنامج SPSS تم إنشاء درجة موحدة تعرف أيضا باسم z-scores وعن طريقها تم تجميع وتحويل قيم البيانات لكل ملاحظة إليها (Hair et al., 2014; Tabachnick & Fidll, 2013). وأظهرت نتائج الفحص لجميع قيم z-scores وجود تسع حالات كقيم متطرفة، هذه الحالات موضحه في الجدول رقم (5-٢) تفاصيل القيم المتطرفة في كل متغير.

الجدول ٥، ٢: القيم المتطرفة

أبعاد القياس	الرمز	القيم المتطرفة	القيمة
المحددات الاقتصادية	EC	٤٥,١٢	<-٣,٢٩
المحددات الإدارية	AD	٣٣,٥٤,٦٧	<-٣,٢٩
المحددات التشريعية	LG	١٧٨	<-٣,٢٩
رضا المستثمر الأجنبي	TR	٢٢١	<-٣,٢٩
الاستثمار الأجنبي المباشر	FI	١٠٣,١٩٨	<-٣,٢٩

١،٣،٥ التوزيع الطبيعي للبيانات

يعتبر التوزيع الطبيعي للبيانات من أهم شروط التحليل للمتغيرات المتعددة، وبناءً على ذ لك فإنه من المفترض أن تتوزع البيانات توزيعاً طبيعياً (Hair et al,٢٠١٧). وكما يشير (Pallant, 2014; Tabachnick & Fidell, 2013) إلى أن التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات يجب أن يسبق إجراء

معظم التحليلات للمتغيرات المتعددة. ومن شـــروط التحليل للمتغيرات المتعددة يعتبر التوزيع الطبيعي للبيانات إحداها بل وأهمها، وبناءً على ذلك، فإنه من المفترض أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً (Hair et al,٢٠١٤). وكما يشير (Pallant, 2013; Tabachnick & Fidell, 2012) إلى أن التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات يجب أن يســـبق إجراء معظم التحليلات للمتغيرات المتعددة. ويشـــير (Tabachnick & Fidell, 2012) إلى أن عملية التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات تتم عندما تكون قيمة محك الالتواء (Skewness) ومحك التفلطح (Kurtosis) لكل متغير قريبة من الصـفر. وقد ذكرت دراسات سابقة مجموعة من الإجراءات لاستنتاج التوزيع الطبيعي لمحاور المتغيرات اتبع الباحث جميعها في هذه الدراســـة للتأكد من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراســـة، وأول الخطوات هي التأكد أن قيمة محك الالتواء (Skewness) ومحك التفلطح (Kurtosis) لا تزيد عن1,96 ± (Hair, et al., 2014) وللتأكد من التوزيع الطبيعي لبيانات الدراســـة وفقاً لذلك فإن الجدول (5-٢) يوضـــح أن قيمة محك الالتواء (Skewness) ومحك التفلطح (Kurtosis) لكل محور تقع ضـــمن نطاق (±1,96). ولهذا فقد أظهر التحليل الوصـفي باسـتخدام محك الالتواء (Skewness) ومحك التفلطح (Kurtosis) أن البيانات تتوزع توزيعًا طبيعيًّا.

الجدول ٥، ٣:درجة التفلطح (Skewness) والالتواء (Kurtosis)

أبعاد القياس	Code الرمز	Skewness (الالتواء)	Kurtosis (التفلطح)
المحددات الاقتصادية	EC	٧٨٢.-	١١٥.
المحددات الإدارية	AD	١,١٢١-	١,٠٣٦
المحددات التشريعية	LG	٧٨٥.-	٠٠٧.-
رضا المستثمر الأجنبي	TR	٤٥٦.-	٧٢٤.-
الاستثمار الأجنبي المباشر	FI	٧٥٣.-	١٠٨.

قام الباحث كذلك بإجراء طريقة تسـمى " مخط المقارنة للقيم الملحوظة والمتوقعة المتقدم " Detrended Normal Q-Q Plot "حيث إنها من أدق الأساليب الإحصائية للتوزيع الطبيعي والذي يعتبر اختبار بديل لاختبار كولموغوروف – سميرنو (Kolmogorov-Smirnow). ونتائج هذا الاختبار يمكن ملاحظتها في الرسم البياني (Histogram) والشكل (٤-١) الذي هو مثال على P-P العادي لانحدار بقايا موحدة في هذه الحالة من المتغير التابع. ويلاحظ من الشكل (5-١) أن النقاط تقع في خط قطري مستقيمة بنسبة معقولة من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين، ويوضح هذا أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً والذي يشير إلى عدم وجود انحراف كبير عن الوضع الطبيعي للبيانات، كما يوضح الشكل البياني (Histogram) توزيعاً طبيعياً لبيانات الدراسة الحالية، ومن خلال هذه النتائج تبين أن هناك توزيعًا طبيعياً للبيانات مما يبرر استخدام الطريقة البارامترية في هذه الدراسة.

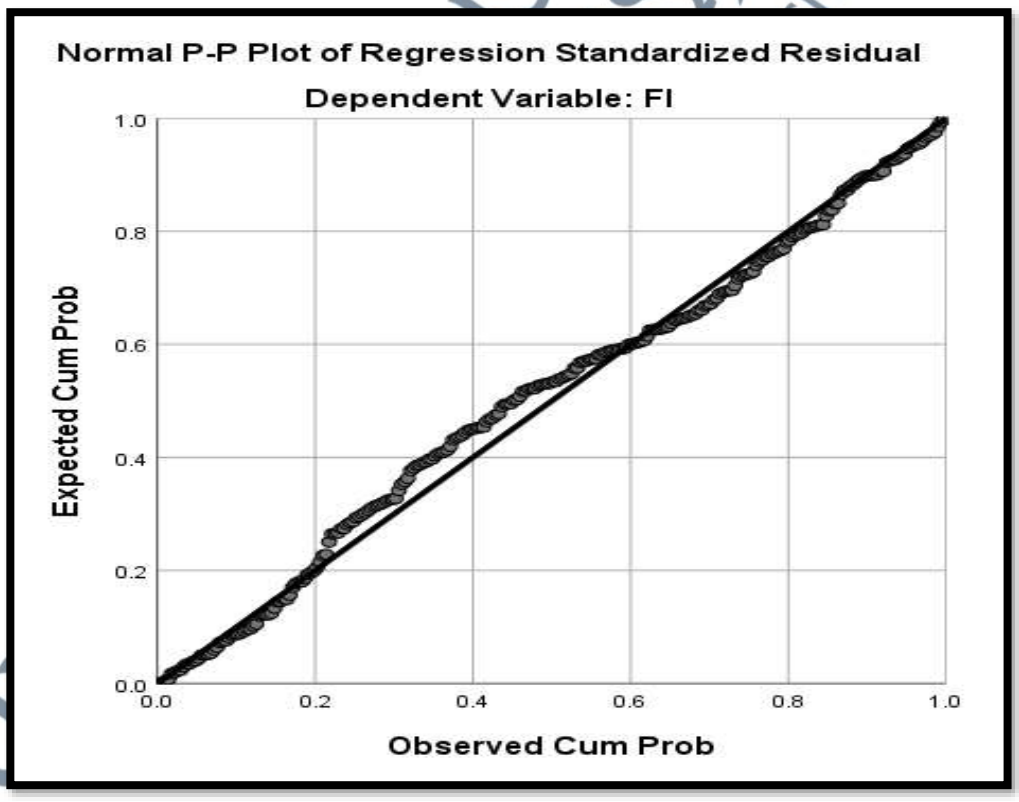

الشكل ٥، ١: PP Plot يوضح التوزيع الطبيعي للبيانات

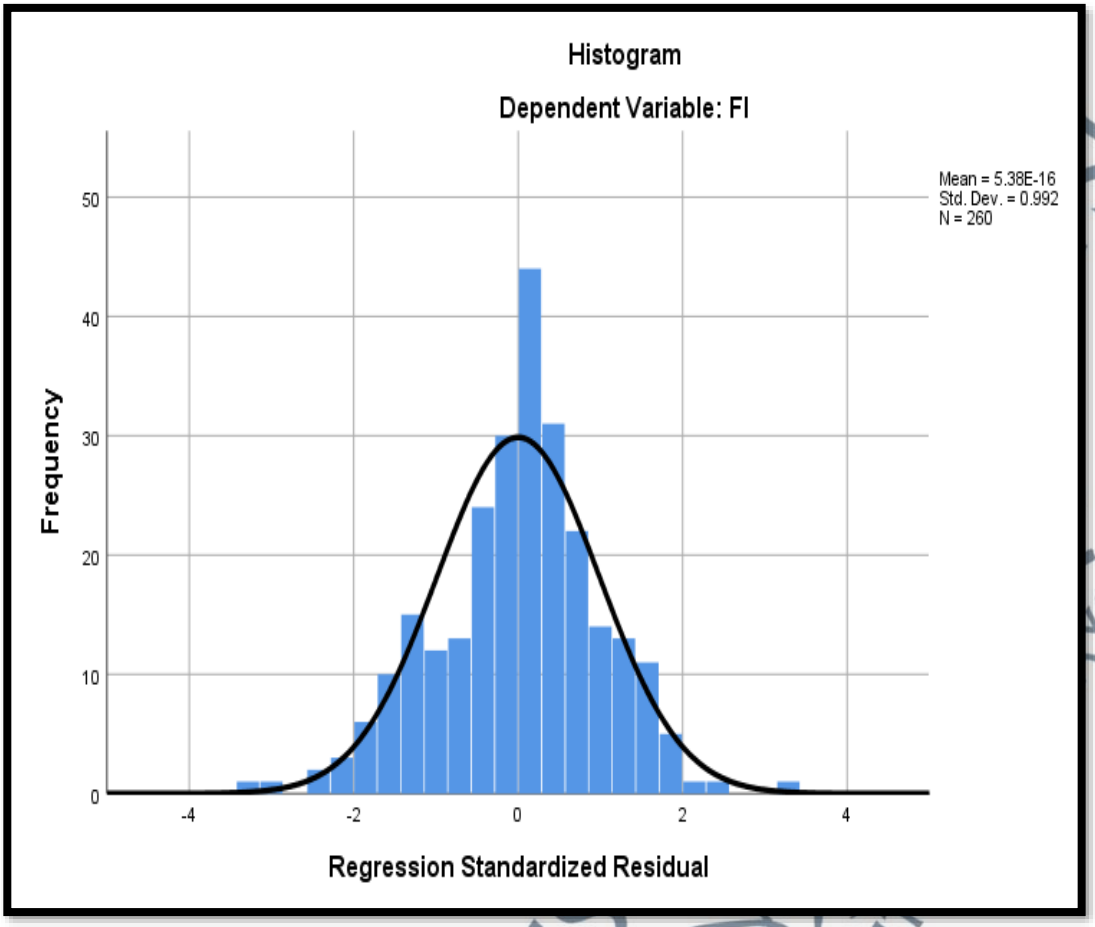

الشكل ٥، ٢:الرسم البياني (Histogram) يوضح التوزيع الطبيعي للبيانات

إضـــافة إلى ذلك قام الباحث باختبار شـــرط تجانس التباين للبيانات (homoscedasticity) والذي عرفه (Hair et al, ٢٠١٤) بأنه "افتراض الوضع الطبيعي المتعلق بافتراض أن المتغير التابع له تباينًا متساويًا عبر عدة متغيرات مستقلة".وفي هذا الإطار، يوضح الشكل البياني (Scatter plot) في الشكل (3-5) تجانس التباين للبيانات حيث إن النقاط موزعة تقريباً على شكل مستطيل مع تركز معظم النقاط في الوسط، ولا يوجد نمط واضح ومنتظم للمتبقي. وهذا يوضح أنه لا يوجد أي انحراف في تجانس التباين في البيانات.

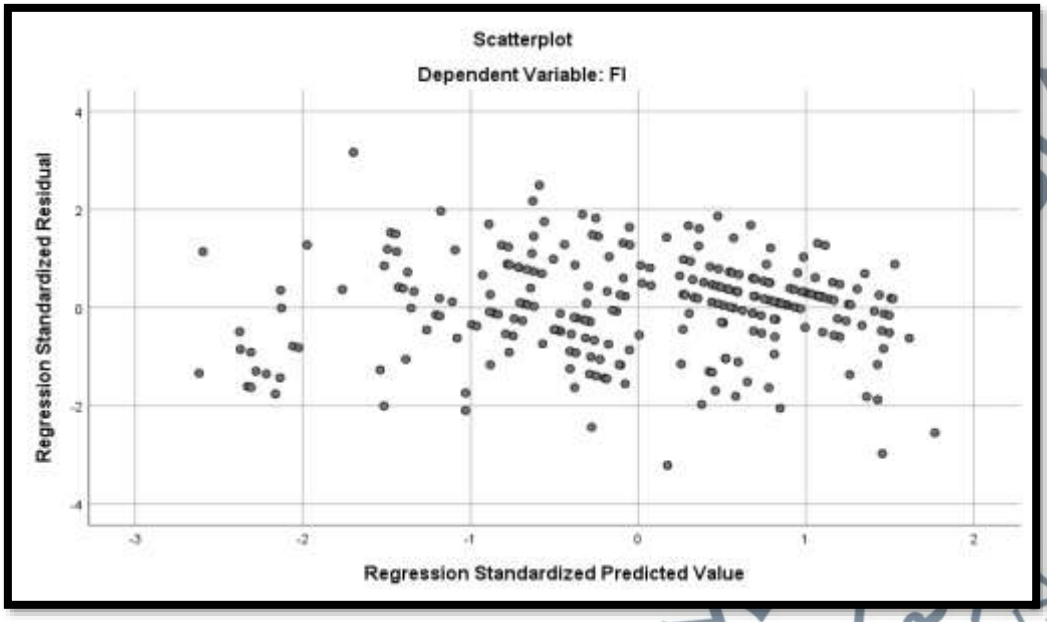

الشكل ٥، ٣:(Scatter plot) يوضح التوزيع تجانس التباين

٥،٣،٢ قوة الارتباط الداخلي (مصفوفة الارتباط)

يعتبر اختبار الارتباط الداخلي للبيانات من الإجراءات المهمة جداً في عملية التحليل الإحصائي للبيانات، ويتم ذلك عن طريق التأكد من عدم وجود ارتباطات قوية جداً بين المتغيرات المستقلة، وعند وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة بمعنى وجود ارتباط بين متغيرين مستقلين أو أكثر وأن قيمة هذا الارتباط أكبر من ٨٥. فإنه يمكن القول: إن هناك مشاكل في الارتباط الداخلي (Hair et al., 2014). تم تقييم قوة الارتباط الداخلي للبيانات في هذه الدراسة من خلال معامل الارتباط بين المتغيرات، وكذلك عامل التضخم (VIF) والتباين المسموح (Tolerance) لكل المتغيرات، حيث تم حساب التسامح (1- R^2)، في حين تم حساب عامل التضخم وهو معكوس التسامح، ويحسب على أساس ١ مقسومًا على التسامح. ونقطة الانطلاق للتسامح هي قيمة (أكبر من ١.)، بينما قيمة نقطة الانطلاق تضخم التباين هي قيمة (أصغر من ١٠) بحسب (Pallant, 2013). وفي هذه الدراسة لابد من الإشارة إلى أن فحص التباين المسموح وتضخم التباين يشير إلى أنه لم يكن هناك انتهاك لافتراض الارتباط الداخلي، وكذلك

قيم التسـامح أكبر من (1.) بالإضـافة إلى أن قسـم التضـخم هو أصـغر من (10). ويقدم الجدول أدناه توضيحًا جزئيًا لمعاملات الترابط في مصفوفة الارتباط لبيانات البحث.

الجدول ٥، ٤:مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقل والوسيط

أبعاد القياس	**Code** **الرمز**	تضخم التباين **VIF**	**Tolerance** التباين المسموح
المحددات الاقتصادية	EC	١,١٧٩	٨٤٨.
المحددات الإدارية	AD	١,٢٤٧	٨٠٢.
المحددات التشريعية	LG	١,١٤٤	٨٧٤.
رضا المستثمر الأجنبي	TR	١,٢٧٢	٧٨٦.

كما اسـتخدم الباحث مصـفوفة الارتباط لغرض التأكد من عدم وجود تداخل بين المتغيرات المسـتقلة، ووضـحت النتائج عدم وجود مشـكلة تداخل بين المتغيرات المسـتقلة، حيث بلغت أعلى قيمة ارتباط بين المتغيرات المسـتقلة، ولابد من الإشـارة إلى أن قيمة الارتباط بين المتغيرات المسـتقلة أصـغر من (٠,٠٥).

الجدول ٥، ٥:مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة والوسطية

المتغير		FI	EC	AD	LG	TR
الاستثمار الأجنبي	FI	١,٠٠٠	٤٣٠.	٢٣٤.	٠٢٢.	٦٥٤.
المحددات الاقتصادية	EC	٤٣٠.	١,٠٠٠	١٦١.	٠٩٧.	٣٧٨.
المحددات الإدارية	AD	٢٣٤.	١٦١.	١,٠٠٠	٣٣٢.	٣٠٠.
المحددات التشريعية	LG	٠٢٢.	٠٩٧.	٣٣٢.	١,٠٠٠	٠٠٩.
رضا المستثمر	TR	٦٥٤.	٣٧٨.	٣٠٠.	٠٠٩.	١,٠٠٠

٤،٥ التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة

قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الديمغرافية لمجموعة من الشركات الأجنبية العاملة في السلطنة ذات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي سواء الشركات المشتركة بين مستثمر أجنبي وآخر محلي أم الشركات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

١،٤،٥ تصنيف عينة الدراسة حسب ملكية الشركة

من خلال الجدول رقم (٥-٦) الذي يبين تصنيف الشركات الأجنبية العاملة في السلطنة ذات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي سواء الشركات المشتركة بين مستثمر أجنبي وآخر محلي أم الشركات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، يتبين أن أغلب الشركات هي عمانية أجنبية مشتركة وعددها ١٥٤ (٥٩,٢٪) بينما كانت الشركات الأجنبية بالكامل ١٠٦ شركة تمثل (٤٠,٨٪).

الجدول ٥، ٦:يوضح توزيع العينة حسب ملكية الشركة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أجنبية بالكامل	١٠٦	٤٠,٨
عمانية أجنبية مشتركة	١٥٤	٥٩,٢
المجموع	٢٦٠	١٠٠,٠

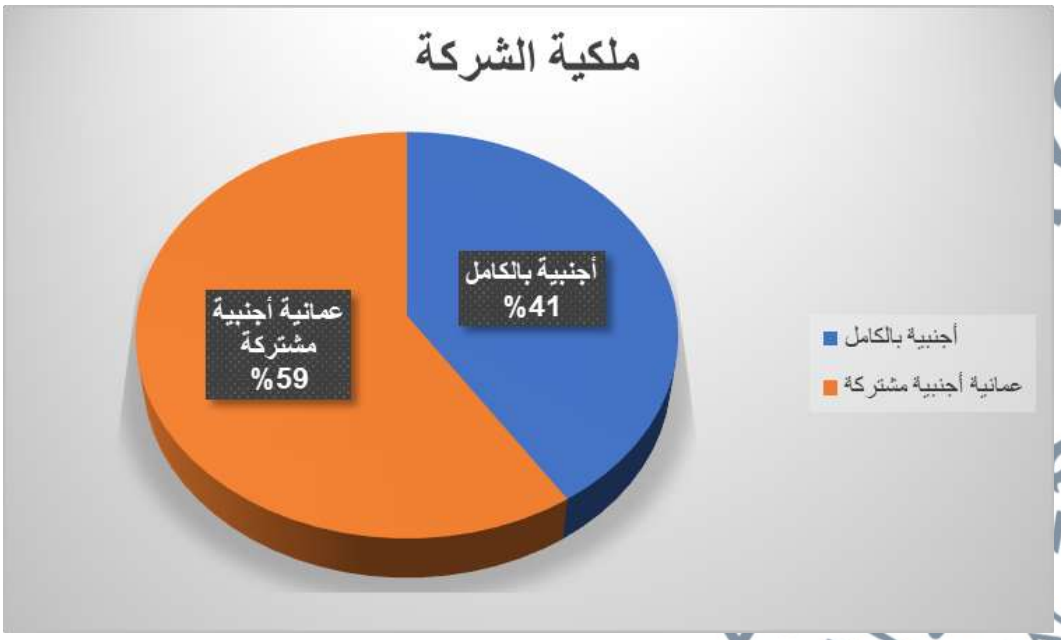

الشكل ٥، ٤:يوضح توزيع عينة الدراسة حسب ملكية الشركة

٥،٤،٢ تصنيف الشركات من حيث نوع النشاط

من خلال الجدول رقم (٥-٧) الذي يوضح تصنيف الشركات المشاركة في هذه الدراسة تبين أن أكثر مجموعة هي الشركات النشطة في مجال التجارة، حيث كان عددهم ١٢٤ بنسبة (٤٧,٧)، فيما جاءت شركات الإنشاءات في الترتيب الثاني بعدد ٥٦ بنسبة (٢١,٥٪)، من جهة أخرى كانت شركات النفط والغاز في أصغر مجموعة مشاركة بهذه الدراسة بعدد ٣ شركات فقط بنسبة (١,٢٪) ، جاءت شركات الوساطة المالية كثاني أصغر شركات مشاركة من حيث نشاط الشركات بعدد ٢٨ وتمثل (١٠,٨٪).

الجدول ٥، ٧: يوضح تصنيف الشركات حسب نوع النشاط

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الوساطة المالية	٢٨	١٠,٨
استخراج النفط والغاز	٣	١,٢
الصناعة التحويلية	٤٩	١٨,٨
التجارة	١٢٤	٤٧,٧
الإنشاءات	٥٦	٢١,٥
الكهرباء والمياه	–	–
المجموع	٢٦٠	١٠٠,٠

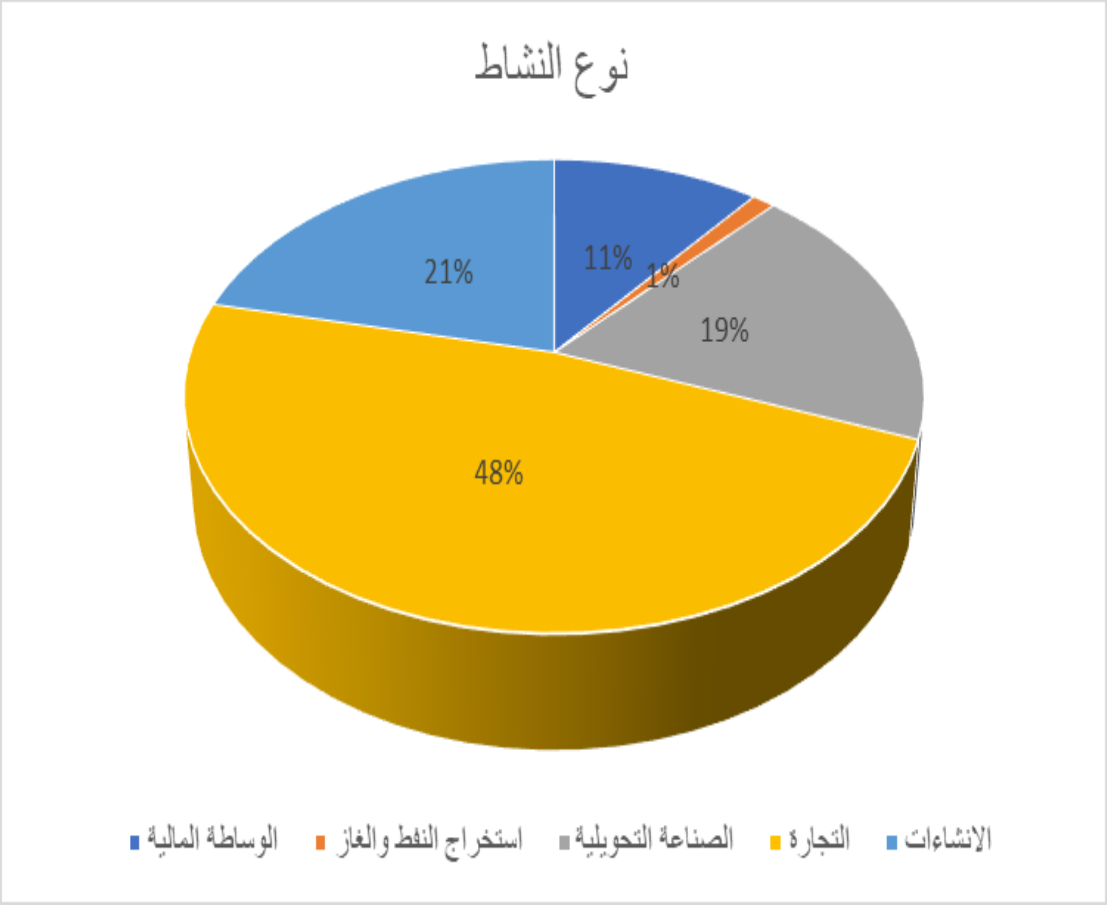

الشكل ٥، ٥: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب

٣،٤،٥ تصنيف عينة الدراسة حسب مجموع رأس المال

من خلال الجدول رقم (٥-٨) الذي يوضح تصنيف الشركات المشاركة في هذه الدراسة حسب مجموع رأس المال، حيث تبين أن أكثر مجموعة هي الشركات التي لديها رأس مال بحدود نصف مليون ريال عماني، حيث كان عددهم ٨٣بنسبة (٣١,٩٪)، فيما جاءت الشركات التي لديها رأس مال من٠٠٠٠ ٥٠- مليون ريال في الترتيب الثاني بعدد ٥٩ بنسبة (٢٢,٧٪)، من جهة أخرى جاءت الشركات التي لديها رأس مال أكثر من ٢٠ مليون ريال كأقل مجموعة مشاركة بهذه الدراسة بعدد ٥ شركات فقط بنسبة (١,٩٪)، وجاءت شركات الوساطة المالية كثاني أصغر الشركات مشاركة من حيث نشاط الشركات بعدد ٢٨ وتمثل (١٠,٨٪). بشكل عام نجد نقص في عدد الشركات المشاركة كلما ارتفع رأس المال.

الجدول ٥، ٨: يوضح توزيع الشركات حسب مجموع رأس المال

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من ٥٠٠٠٠٠ ألف ريال عماني	٨٣	٣١,٩
من٠٠٠٠ ٥٠- مليون ريال	٥٩	٢٢,٧
أكثر من مليون-٥ مليون ريال	٥٠	١٩,٢
أكثر من٥-١٠ مليون ريال	٣٥	١٣,٥
أكثر من١٠-٢٠ مليون ريال	٢٨	١٠,٨
أكثر من ٢٠ مليون ريال	٥	١,٩
المجموع	٢٦٠	١٠٠,٠

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الشكل ٥، ٦: يوضح توزيع الشركات حسب مجموع رأس المال

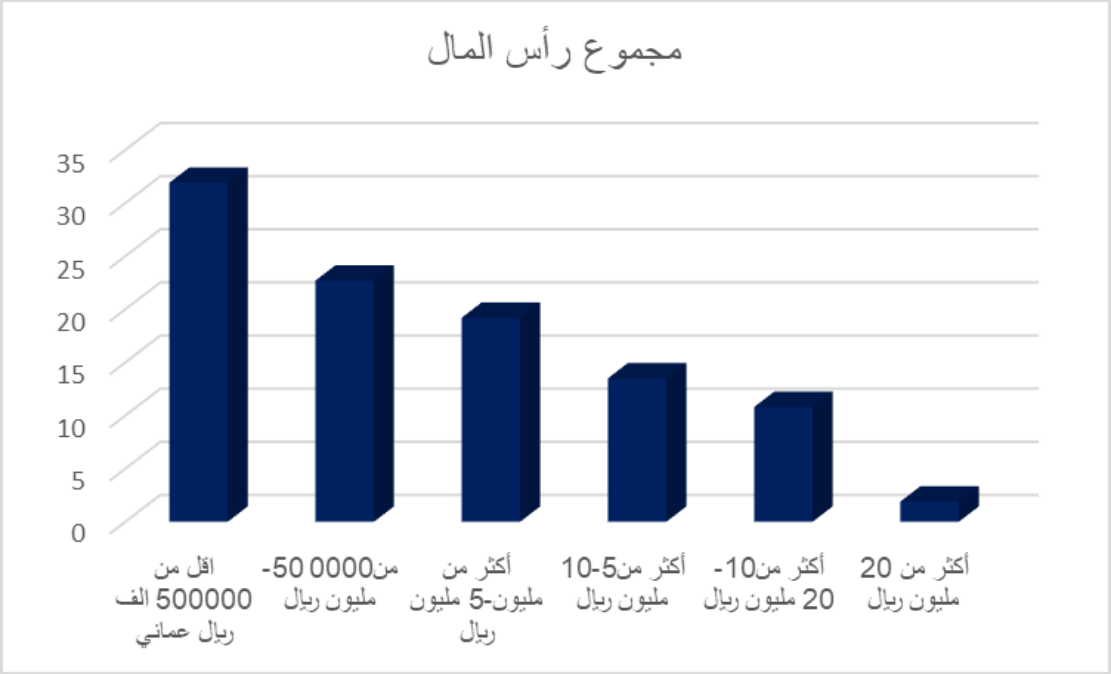

٤،٥،٤ تصنيف عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية لمعبئ الاستبانة

يوضح الجدول رقم (٥-٩) تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفية، حيث أظهرت النتائج أن أغلب المشاركين من هم بدرجة مدير مالي في أحد الشركات المشاركة بهذه الدراسة، حيث إن عددهم ٨٢ ونسبتهم (٣١,٥٪)، في المرتبة الثانية جاء نائب مدير عام وعددهم ٧٠ ونسبتهم (٢٦.٩٪)، فيما أقل مجموعة هم رئيس مجلس إدارة وعددهم ٨ فقط بنسبة (٣,١٪) في حين جاءت ثاني أصغر مجموعة مشاركة من عضو مجلس إدارة وعددهم ٣٤ ونسبتهم (٣١,١٪).

الجدول ٥، ٩: يوضح المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
رئيس مجلس إدارة	٨	٣,١
عضو مجلس إدارة	٣٤	١٣,١

مدير عام	٦٦	٢٥,٤
نائب مدير عام	٧٠	٢٦,٩
مدير مالي	٨٢	٣١,٥
المجموع	٢٦٠	١٠٠,٠

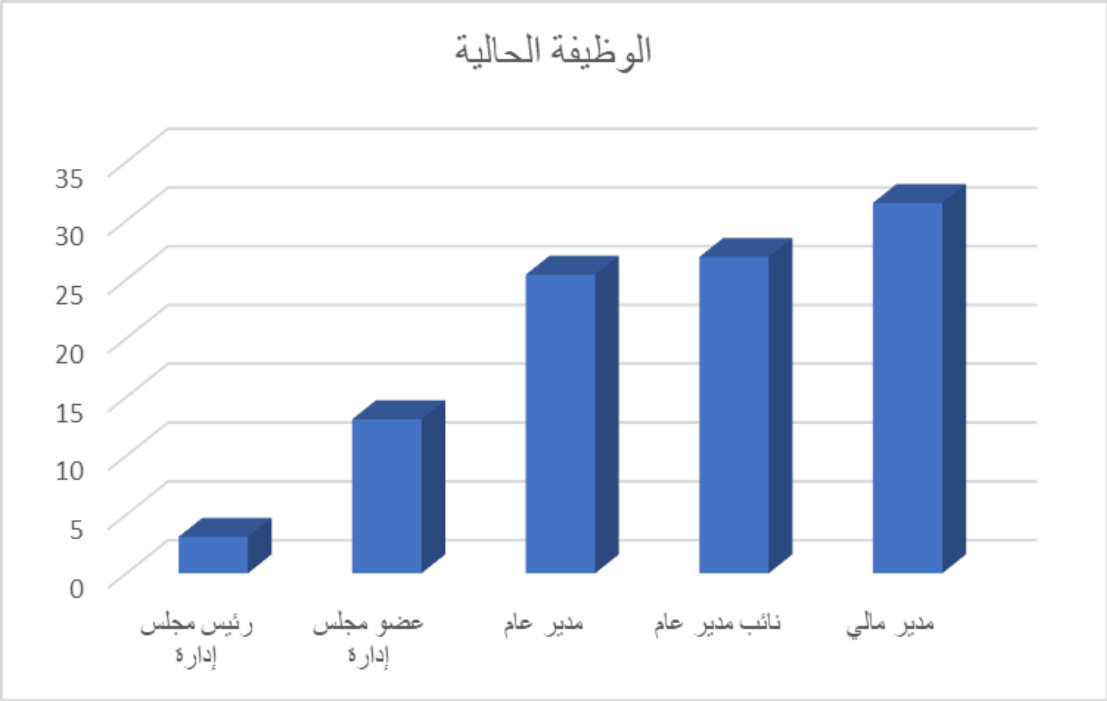

الشكل ٥، ٧:يوضح المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفية

٥،٥ النموج القياسي

يتم اســتخدام نموذج القياس لفحص العلاقات بين العناصــر ومتغيراتها (Hair et al. 2017)، والخطأ في القياس هو الفرق بين القيمة الحقيقية للمتغير، والقيمة التي يتم الحصول عليها بواسطة القياس، وفي الدراســات الاجتماعية تعتبر مصــادر الخطأ في القياس عديدة ومتنوعة مثلاً: أسـئلة الاسـتبانة ذات الصياغة الضعيفة، وعدم فهم المقياس المستخدم للإجابة، أو تطبيق الاختبارات الإحصائية غير المناسبة

(Hair et al. 2017)، ففي الواقع كل القياسات المستخدمة في التحليل متعددة المتغيرات معرضة لاحتوائها على بعض أخطاء القياس، ولهذا فإنه من اللازم تخفيض هذه الأخطاء إلى أكبر قدر ممكن مع الوضع في الاعتبار هذه الاخطاء . الشكل(٤-٦) يوضح نتائج أوزان الانحدار الخاصة بخوارزمية PLS لنموذج الدراسة باستخدام الإصدار PLS 3.0 ، حيث يتضمن نموذج القياس في تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات البنائية اختبار الصدق والثبات لعناصر المتغيرات، في حين يركز اختبار الثبات على الاتساق الداخلي الذي يُقاس بالثبات المركب (Gefen et al. 2000)، ومعامل ألفا، حيث يركز اختبار الصدق على توضيح مدى صدق التقارب، وصدق التمايز لمتغيرات ومحاور نموذج الدارسة باستخدام متوسط التباين المستخرج (AVE)، وطريقة التشبعات المتقاطعة Crossloading، وكذلك معيار فورنل ولركر Fornell-Larcker في هذه الدراسة، وبلغ إجمالي عدد العناصر ٣٧ عنصرًا تم وضعها على متغيراتها، وبعد مراجعة نموذج الدراسة القياسي تم حذف ٥ فقرات؛ وذلك لضعف تشبعها كونها كانت أقل من القيمة المطلوبة وهذه الفقرات هي: السادسة، والسابعة، والثامنة في المحددات الاقتصادية، والفقرة الثامنة في المحددات الإدراية، وكذلك الفقرة الثامنة في ثقة المستثمر.

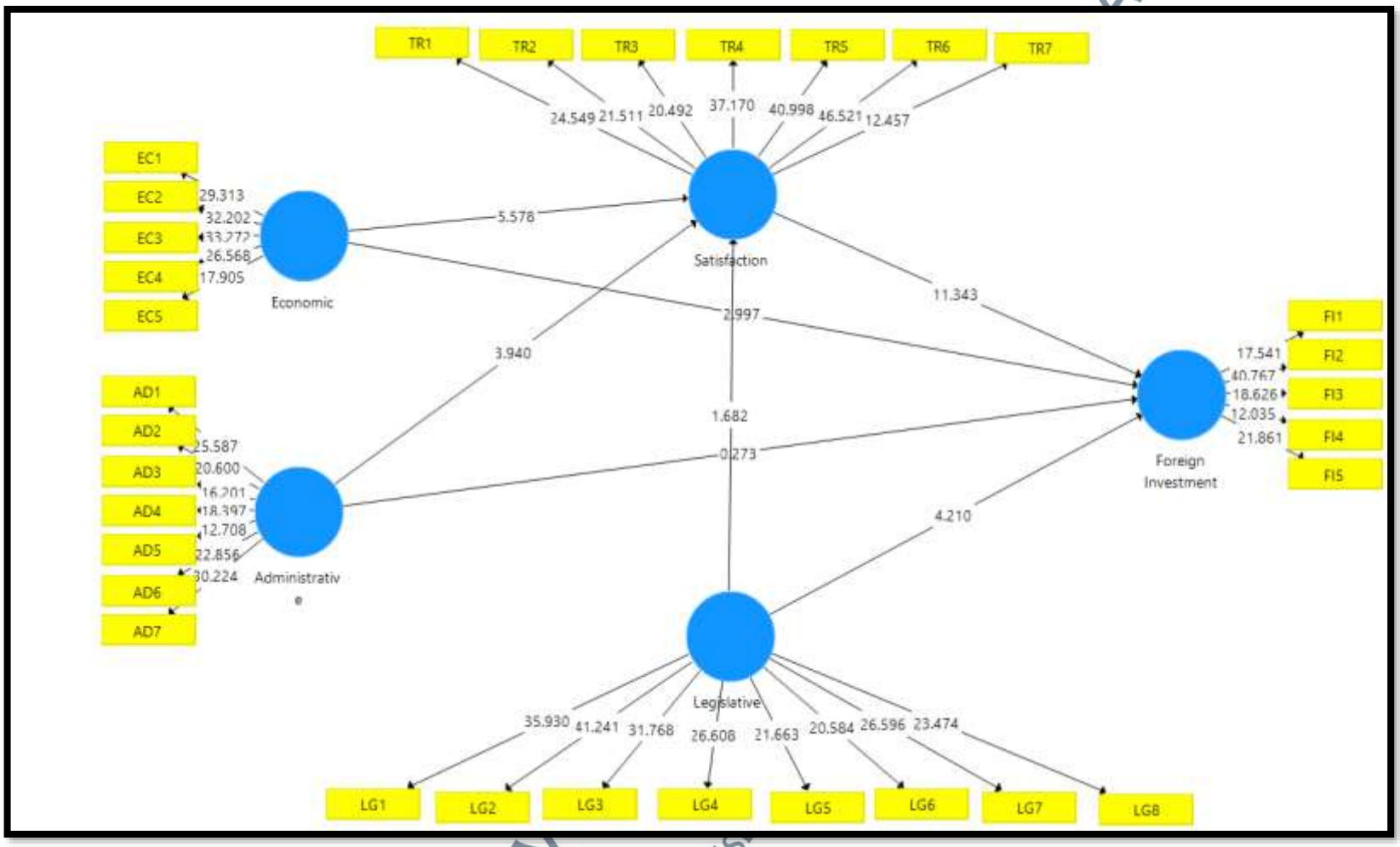

الشكل ٥، ٨: نموذج القياس

UNIV IS A

١،٥،٥ ثبات المقياس

يمكن القول: إن نموذج القياس في نمذجة المعادلات البنائية يتمتع بخاصـــية الثبات (الاتســـاق الداخلي) عند بلوغ قيمة الثبات المركب أكثر من (٠,٧٠) (Hair et al., 2017)، ووفقاً لذلك في الدراسة الحالية يوضح الجدول ٥- ١٠ أن قيمة الثبات المركب لمحاور الدارسة كانت أكبر من ٠.٧٠، وقد تراوحت قيمة الثبات المركب في الدراســـة الحالية بين ٠,٨١٢ إلى ٠,٩٣٢ ، وهذا يؤكد أن نتائج نموذج القياس للدراسة الحالية توضح عدم وجود مشاكل في خاصية الثبات للاتساق الداخلي.

الجدول ٥، ١٠: الثبات المركب

أبعاد القياس	الرمز	كرونباخ ألفا	الثبات المركب	التباين المستخلص
المحددات الاقتصادية	EC	٠,٨٧٧	٠,٩٠٤	٠,٥٧٥
المحددات الإدارية	AD	٠,٨٤	٠,٨٨٦	٠,٦٠٩
المحددات التشريعية	LG	٠,٨٩٨	٠,٩١٨	٠,٥٨٤
رضا المستثمر الأجنبي	TR	٠,٨٨٧	٠,٩١٣	٠,٦٠١
الاستثمار الأجنبي المباشر	IF	٠,٨٢٨	٠,٨٨	٠,٥٩٤

٢،٥،٥ نسبة التشبع (Loading)

يُعتبر تشبع العنصر من أهم مؤشرات ثبات المقياس حيث يشير مفهوم التشبع (Loading) إلى ارتباط العامل الافتراضي بالعامل المشاهد مع ضبط العوامل الأخرى، ويرمز لها بسهم منبثق من العامل الافتراضي إلى ذلك العامل المقاس. كأحد أدلة صدق التقارب، ويفضل أن تكون نسبة التشبع (٠.٥٠) في الأقل، نسبة(٠.٦٠) جيدة، بينما نسبة (٠.٧٠) فأعلى تعتبر ممتازة ومثالية (Hair et al., 2017)، يتضح من

شـكل رقم (٤-١٠) أن أغلب العناصـر كان تشـبعها أكثر من (0.7)، مع وجود بعض العناصـر التي تشـبعها أقل من (0.7) لكنها مازالت مقبولة كونها أعلى من أقل قيمة مطلوبة (0.05)، وفقاً لذلك بلغ إجمالي عدد العناصر ٣٧ عنصرًا تم وضعها على متغيراتها، وبعد مراجعة نموذج الدراسة القياسي تم حذف ٥ فقرات؛ وذلك لضـعف تشـبعها كونها كانت أقل من القيمة المطلوبة، وهذه الفقرات هي السـادسـة والسـابعة والثامنة في المحددات الاقتصـادية، والفقرة الثامنة في المحددات الإدراية وكذلك الفقرة الثامنة في ثقة المستثمر. وهذا يوضح أن تشبع عناصر النموذج الحالي كانت جيدة ومثالية.

الجدول ٥، ١١:واصل: تشبع عناصر النموذج

المتغير	الفقرة	التشبع
المحددات الإدارية	AD١	٠,٧٦٥
	AD٢	٠,٧٨٤
	AD٣	٠,٦٧١
	AD٤	٠,٧٥٩
	AD٥	٠,٧٢٥
	AD٦	٠,٧٨٧
	AD٧	٠,٨٠٩
المحددات الاقتصادية	EC١	٠,٧٨٦
	EC٢	٠,٧٨٩
	EC٣	٠,٨٠٤
	EC٤	٠,٧٨٨
	EC٥	٠,٧٣٤
المحددات القانونية	LG١	٠,٧٩
	LG٢	٠,٨٠٣
	LG٣	٠,٧٨
	LG٤	٠,٧٧٧
	LG٥	٠,٧٣٦
	LG٦	٠,٧٣٣
	LG٧	٠,٧٤٧
	LG٨	٠,٧٤٤
المستثمر الأجنبي	FI١	٠,٧٥
	FI٢	٠,٨٢١
	FI٣	٠,٧٩٨
	FI٤	٠,٦٩٩
	FI٥	٠,٧٨

الجدول ٥، ١١:واصل: تشبع عناصر النموذج

المتغير	الفقرة	التشبع
	TR١	٠,٧٨٨
	TR٢	٠,٧٧١
	TR٣	٠,٧٦٧
	TR٤	٠,٨٣٤
	TR٥	٠,٧٨٦
ثقة المستثمرين	TR٦	٠,٨٤٥
	TR٧	٠,٦١٦

٥،٥،٣ اختبار صدق التقارب من خلال متوسط التباين المستخلص

يتعلق صدق التقارب بقياس المدى الذي يرتبط به العنصر بشكل إيجابي مع عنصر آخر من نفس المتغير، وفقًا لما اقترحه Hair (٢٠١٧) وللتأكد من صدق التقارب يجب على الباحث التأكد من قيمة متوسط التباين المستخلص (Average Variance Extracted-AVE) حيث يعتبر متوسط التباين المستخلص (AVE) معيارًا أساسيًا لصدق التقارب للنموذج القياسي في هذه الدراسة الذي يشير إلى مدى تمثيل تلك العوامل للمفهوم الافتراضي، ويتم الحصول عليه عن طريق تربيع نسبة تشبع العوامل للمفهوم الافتراضي، ثم حساب المتوسط الحسابي، ونسبة متوسط التباين المستخلص يجب أن تكون على الأقل (٠,٠٥) كدليل لصدق التقارب، جدول رقم (٤-١٢) يوضح أن نتائج متوسط التباين المستخلص لمحاور الدراسة كان أكبر من (٠,٠٥) وعليه يمكن الإستنتاج أن هذا المعيار يدعم الصدق التقاربي لنموذج الدراسة.

الجدول ٥، ١٢:متوسط الثبات المستخلص

أبعاد القياس	الرمز	كرونباخ ألفا	الثبات المركب	التباين المستخلص
المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر	EC	٠,٨٧٧	٠,٩٠٤	٠,٥٧٥
المحددات الإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر	AD	٠,٨٤	٠,٨٨٦	٠,٦٠٩
المحددات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر	LG	٠,٨٩٨	٠,٩١٨	٠,٥٨٤
رضا المستثمر الأجنبي	TR	٠,٨٨٧	٠,٩١٣	٠,٦٠١
الاستثمار الأجنبي المباشر	IF	٠,٨٢٨	٠,٨٨	٠,٥٩٤

٤،٥،٥ صدق التمايز (Discriminant Validity)

يتعلق صدق التمايز بالتحقيق في مدى تمايز عناصر المتغيرات أو المحاور المختلفه عن بعضها البعض، لذلك تم التحقق من صدق التمايز لنموذج الدراسة الحالية باستخدام محك فورنل–لاركر.

١،٤،٥،٥ محك فورنل –لاركر: Fornell –Larcker Criterion

وفقاً لمحك فورنل ولاركر يتحقق شرط صدق التمايز في النموذج القياسي باستخدام تحليل نمذجة المعادلات البنائية، عندما تكون نسبة متوسط التباين المستخلص (Average Variance Extracted) أعلى من نسب تربيع الارتباطات بين عوامل النموذج، بينما النسب الأخرى تمثل الارتباطات بين تلك العوامل الافتراضية في المصفوفة، وفي الدراسة الحالية يمكن ملاحظة القيم المظللة التي هي متوسط التباين المستخلص بيمنا القيم التي تقع تحتها هي متوسط الارتباط بين أبعاد النموذج، حيث يتضح أن نسبة متوسط التباين المستخلص كانت أعلى من جميع نسب تربيع الارتباطات لجميع العلاقات بين تلك العوامل؛ ولذلك يمكن القول: إن النموذج القياسي لهذه الدراسة قد تحقق فيه صدق التمايز. بالإضافة

إلى محك فورنل – لاركر للتأكد من صدق التمايز لمتغيرات الدراسة يتم إرفاق طريقة التحملات المتقاطعة وكذلك طريقة Heterotrait-Monotrait Ratio (HTM في ملاحقات الدراســـة التي تؤكد نتائجهما تحقيق صدق التمايز.

الجدول ٥، ١٣:محك فورنل –لاركر: Fornell –Larcker Criterion

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥
المحددات الإدراية	٠,٧٥٨				
المحددات الاقتصادية	٠,١٥٩	٠,٧٨١			
الاستثمار الأجنبي	٠,٢٣٨	٠,٤٢٨	٠,٧٧١		
المحددات القانونية	٠,٢٥٣	٠,٢٤٦	٠,٣٨٣	٠,٧٦٤	
رضا المستثمر	٠,٣١٢	٠,٣٩٢	٠,٦٦٥	٠,٢٤	٠,٧٧٥

٦،٥ الإجراء الثاني :النموذج البنائي التركيبي (Structural Model)

بعد أن تم التأكد من صـــدق وثبات نموذج القياس للبحث الحالي، انتقل الباحث إلى الخطوة الثانية في نمذجة المعادلات البنائية، وهي تحليل النموذج البنائي التركيبي للبحث الذي يتم اســـتنتاجه من الإطار النظري، حيث إنه النموذج البنائي التركيبي الذي يرتبط بنموذج البحث وأسئلته وفرضياته، حيث يوضح النموذج البنائي تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال متغير وســـيط، وفقاً لهير وآخرون Hair, etl, (2017) ويمكن تقييم النموذج البنائي من خلال النظر إلى قمية معامل المسار (path coefficient) وقيمة كلاً من الدلالة الإحصائية (p-value) وقي الإحصائية (t-value) وذلك باستخدام مستويات إعاده التعيين (Bootstrapping)، كما أن من الموصى به كذلك في تحليل نمذجة المعادلات البنائية توضيح قيمة حجم التأثير لكل فرضية.

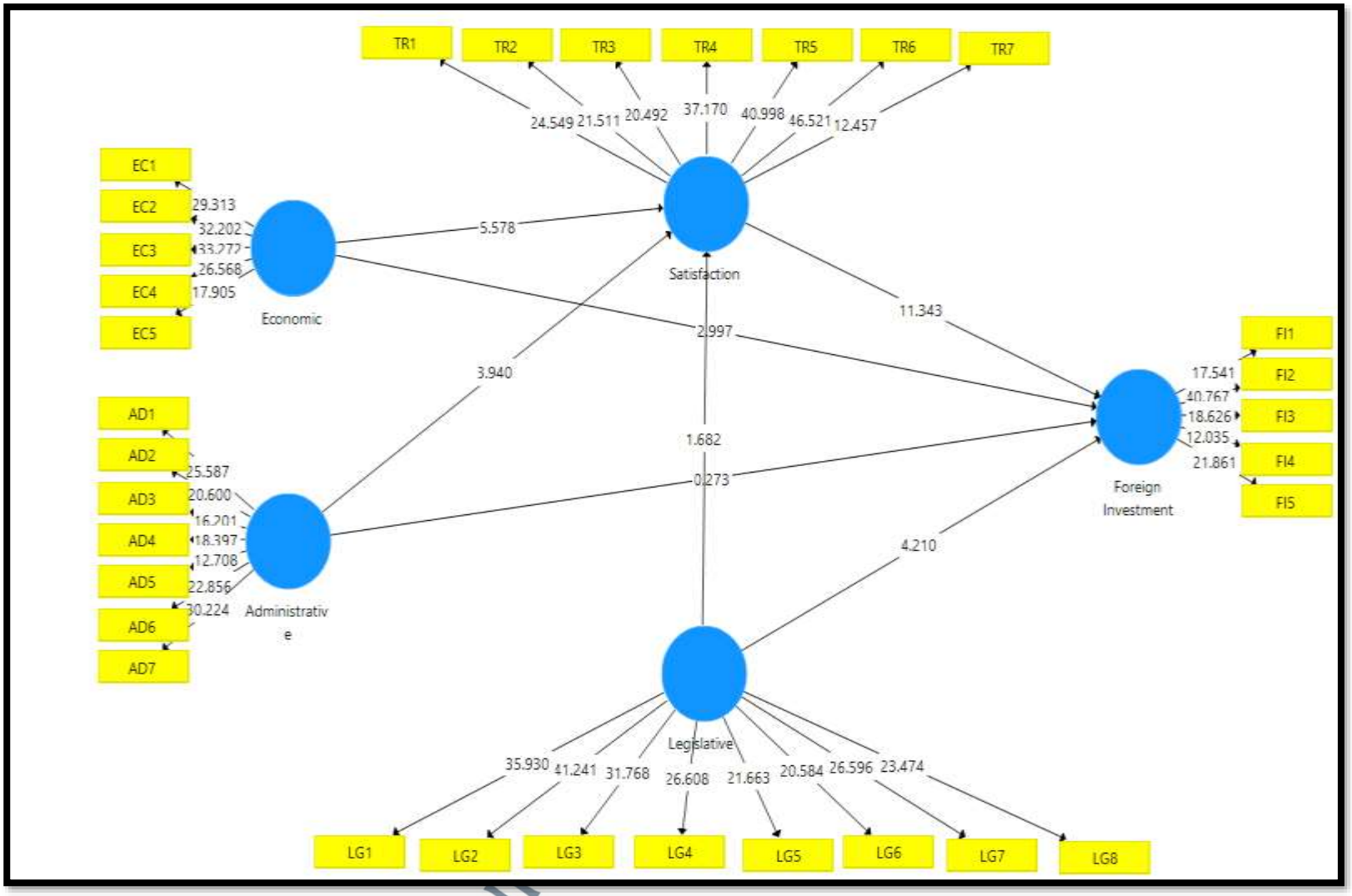

الشكل ٥، ٩:النموذج البنائي الهيكلي

١،٦،٥ معامل التحديد

تحدد قيمة معامل التحديد أو الارتباط التربيعي المتعدد (R^2) الاختلافات بين المتغيرات التابعة، والتي يتم شرحها بواسطة المتغيرات المستقلة. لذلك إن زيادة قيمة معامل التحديد (R^2) تزيد من القدرة التقديرية للنموذج الهيكلي، علاوة على ذلك، بما أنه تم استخدام برنامج SmartPLS في هذه الدراسة بشكل أساسي لاسترداد قيم معامل التحديدR^2، علاوة على ذلك ، يوضح الجدول ٤-١٤ أن محددات الاستثمار كانت قادرة على تفسير ٥١,٧ ٪ من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ٢٢,٦٪ من رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.

الجدول ٥، ١٤: ملخص الفرضيات المباشرة في النموذج

المتغير التابع	قيمة معامل التحديد (R٢)
جذب الاستثمار الأجنبي	٠,٥١٧
رضا المستثمر	٠,٢٢٦

٢،٦،٥ الفرضيات المباشر

يوجد تأثير مباشر لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان وعلاقتها بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السلطنة.

وبشأن تقييم العلاقة بين المتغيرات وتحقق فرضيات الدراسة المباشرة وغير المباشرة، حيث يوجد ٧ مباشرة و٣ غير مباشرة، حيث سيتم توضيح نتيجة الفرضية غير المباشرة (الوسيطة) في الجزء الآتي، بالنسبة للثلاث فرضيات المباشرة، فقد أوضحت قبول الثلاث فرضيات كما هو موضح في الشكل (٥-٩) والجدول (٥-١٥) للنموذج:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير مباشر للمحددات الاقتصادية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.

وبناء على نتائج الجدول رقم (٥-١٥) فإن هذه الفرضية كانت ذا دلالة معنوية إحصائية إذ إن قيمة تي الإحصائية (T-Statistics) بين المحددات الاقتصادية ورضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان كانت (5.754) وأعلى من المعيار المعتمد للدلالة (1.964)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠٥.)، وهذا يؤكد قبول هذه الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة مباشرة بين المحددات الاقتصادية ورضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان، وقد كانت قيمة العلاقة أو معامل المسار يساوي (.330).

الفرضية الثانية: يوجد تأثير مباشر للمحددات الإدارية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.

بناء على نتائج الجدول رقم (٥-١٥) فإن هذه الفرضية كانت ذا دلالة معنوية إحصائية إذ إن قيمة تي الإحصائية (T-Statistics) بين المحددات الإدراية ورضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان كانت (٣,٨٨٤) وأعلى من المعيار المعتمد للدلالة (1.964)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠٥.)، وهذا يؤكد قبول هذه الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة مباشرة بين المحددات الإدارية ورضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان، وقد كانت قيمة العلاقة أو معامل المسار يساوي (.٢٣٤).

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير مباشر للمحددات التشريعية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.

بناء على نتائج الجدول رقم (٥-١٥) فإن هذه الفرضية ليست ذا دلالة معنوية إحصائية إذ إن قيمة تي الإحصائية (T-Statistics) بين المحددات الاقتصادية ورضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان كانت (١,٧٠٤) هي أصغر من المعيار المعتمد للدلالة (1.964)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠٥.)، وهذا يؤكد عدم قبول هذه الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة مباشرة بين

المحددات التشريعية ورضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان، وقد كانت قيمة العلاقة أو معامل المسار يساوي (٠٩٩.).

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير مباشر للمحددات الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

بناءا على نتائج الجدول رقم (٤-١٥) فان هذه الفرضية كانت ذو دلاله معنويه احصائية اذ ان قيمة تي الإحصائية (T-Statistics) بين المحددت الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية في سلطنة عمان كانت (٣,٠٠٤) واعلى من المعيار المعتمد للدلاله (1.964)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت اقل من (٠٥.)، وهذا يؤكد قبول هذه الفرضية البديلية التي تنص على انه توجد علاقة مباشرة بين المحددت الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية في سلطنة عمان، وقد كانت قيمة العلاقة او معامل المسار يساوي (,١٦٠).

الفرضية الخامسة: يوجد تأثير مباشر للمحددات الإدارية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

بناء على نتائج الجدول رقم (٤-١٥) فإن هذه الفرضية ليست ذا دلالة معنوية إحصائية إذ إن قيمة تي الإحصائية (T-Statistics) بين المحددات الإدارية وجذب الاستثمارات الأجنبية في سلطنة عمان كانت (٠,٧٨٥) وهي قيمة أصغر من المعيار المعتمد للدلالة (1,964)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (,٠٥)، وهذا يؤكد عدم قبول هذه الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة مباشرة بين المحددات الإدارية وجذب الاستثمارات الأجنبية في سلطنة عمان، وقد كانت قيمة العلاقة أو معامل المسار يساوي (-,٠١٥).

الفرضية السادسة: يوجد تأثير مباشر للمحددات التشريعية على جذب الاستثمارات **الأجنبية** المباشرة في سلطنة عمان.

بناء على نتائج الجدول رقم (٤-١٥) فإن هذه الفرضية كانت ذا دلالة معنوية إحصائية إذ إن قيمة تي الإحصائية (T-Statistics) بين المحددات التشريعية وجذب الاستثمارات الأجنبية في سلطنة عمان كانت (٣,٩٩٥) وأعلى من المعيار المعتمد للدلالة (1.964)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠.٠٥)، وهذا يؤكد قبول هذه الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة مباشرة بين المحددات التشريعية وجذب الاستثمارات الأجنبية في سلطنة عمان، وقد كانت قيمة العلاقة أو معامل المسار يساوي (٠.٢١٣).

الفرضية السابعة: يوجد تأثير مباشر لرضا المستمثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

بناء على نتائج الجدول رقم (٤-١٥) فإن هذه الفرضية كانت ذا دلالة معنوية إحصائية إذ إن قيمة تي الإحصائية (T-Statistics) بين رضا المستمثر وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان كانت (11.194) وأعلى من المعيار المعتمد للدلالة (1.964)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أقل من (٠.٠٥)، وهذا يؤكد قبول هذه الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة مباشرة بين رضا المستمثر وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان، وقد كانت قيمة العلاقة أو معامل المسار يساوي (.556).

الجدول ٥، ١٥: ملخص الفرضيات المباشرة في النموذج

No رقم	Hypothesis الفرضية	Path Coefficients معامل المسار	T-Statistics تي الإحصائية	P-Statistics الدلالة الإحصائية	Relationship Direction اتجاه العلاقة	Decision الحكم على الفرضية
١	يوجد تأثير مباشر للمحددات الاقتصادية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.	(٠,٣٣٠)	(٥,٧٥٤)	٠,٠٠٠	علاقة إيجابية	قبول الفرضية
٢	يوجد تأثير مباشر للمحددات الإدارية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.	(٠,٢٣٤)	(٣,٨٨٤)	٠,٠٠٠	علاقة إيجابية	قبول الفرضية
٣	يوجد تأثير مباشر للمحددات التشريعية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.	(٠,٠٩٩)	(١,٧٠٤)	٠,٠٨٩	علاقة إيجابية	عدم قبول الفرضية
٤	يوجد تأثير مباشر للمحددات الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.	(٠,١٦٠)	(٣,٠٠٤)	٠,٠٠٣	علاقة إيجابية	قبول الفرضية
٥	يوجد تأثير مباشر للمحددات الإدراية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.	(-٠,٠١٥)	(٠,٢٧٣)	٧٨٥,٠	علاقة إيجابية	عدم قبول الفرضية
٦	يوجد تأثير مباشر للمحددات التشريعية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.	(٠,٢١٣)	(٣,٩٩٥)	٠,٠٠٠	علاقة إيجابية	قبول الفرضية
٧	يوجد تأثير مباشر لرضا المستمثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.	(٠,٥٥٦)	(١١,١٩٤)	٠,٠٠٠	علاقة إيجابية	قبول الفرضية

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

٣،٦،٥ حجم الأثر (Effect Size)

يشـير حجم الأثر إلى مدى تأثير العامل أو العوامل المسـتقلة على العامل التابع الداخلي. مابين ٠٢, إلى ١٥, يعتبر حجم أثر متوسـط، أقل من هذه النسـبة يعتبر حجم صـغير، أعلى من هذه النسـبة يعتبر حجم أثر كبير (Cohen,1988). من خلال نموذج الجدول (٥-١٦) يتضـــح أن حجم الأثر يعتبر صغيراً في فرضيات الدراسة الحالية وفق تصنيف كوهين لكنه لاضير في ذلك إذ ليس الهدف الأساسي من بناء النموذج هذه العلاقات الفردية.

الجدول ٥، ١٦:حجم التأثير للفرضيات المباشرة في النموذج

رقم	الفرضية	F^2
١	يوجد تأثير مباشر للمحددات الاقتصادية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.	١٣١,٠
٢	يوجد تأثير مباشر للمحددات الإدارية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.	٠٦٦,٠
٣	يوجد تأثير مباشر للمحددات التشريعية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.	٠١١,٠
٤	يوجد تأثير مباشر للمحددات الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.	٠,٠٤٤
٥	يوجد تأثير مباشر للمحددات الإدارية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.	٠
٦	يوجد تأثير مباشر للمحددات التشريعية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.	٠,٠٨٣
٧	يوجد تأثير مباشر لرضا المستمثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.	٠,٤٩٥

٤،٦،٥ الأهمية التنبؤية Predictive RelevanceQ2

يوضح الجدول٤ – ١٧نتائج تحليل النمذجة بالمعادلة البنائية باستخدام إجراء Blindfold

المضمن في برنامج SmartPLS3,2,7 ،على النسخة المعدلة للنموذج البنائي للدراسة الموضحة في الشكل ٤-٦ بغرض الإســـهام في تقييم النموذج البنائي من حيث قدرته التنبؤية، وذلك بالكشـــف عن قيمة Stone-Geisser Q2، والتي يحدد في ضـوئها الأهمية التنبؤية للنموذج. في هذه الدراسـة بشـكل أسـاسـي لاســترداد قيم معامل التحديدQ^2، علاوة على ذلك، يوضــح الجدول ٤-١٧ أن المحددات الاقتصــادية والإدراية والتشـريعية كانت قادرة على تفسـير ٢٩,٦٪ من جذب الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة بسـلطنة عمان، و ١٢,٩٪ في رضا المستثمر الأجنبي.

الجدول ٥، ١٧:قيمة معامل التحديد(Q2)

المتغير التابع	قيمة معامل التحديد (Q^2)
جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٠,٢٩٦
رضا المستثمر	٠,١٢٩

٥،٦،٥ الفرضية غير المباشرة: الفرضية الوسيطة

الفرضية الثامنة: يوجد تأثير وسيط لرضا المستثمر الأجنبي في العلاقة بين العوامل الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

بناء على نتائج الجدول رقم (٤-١٨) فإن هذه الفرضية ذات دلالة معنوية إحصائية إذ إن قيمة تي الإحصـائية (T-Statistics) بين العوامل الاقتصـادية وجذب الاسـتثمارات الأجنبية في سـلطنة عمان من خلال رضا المستثمر كعامل وسيط كانت (٥,٣٣٢) وأعلى من المعيار المعتمد للدلالة (1,964)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أصغر من (٠,٠٥)، وهذا يبرهن قبول الفرضية التي تنص على أنه يوجد

تأثير وسيط لرضا المستثمر الأجنبي في العلاقة بين العوامل الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان، وقد كانت قيمة العلاقة أو معامل المسار يساوي (,١٨٣).

الفرضية التاسعة: يوجد تأثير وسيط لرضا المستثمر الأجنبي في العلاقة بين العوامل الإدارية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

بناء على نتائج الجدول رقم (٤-١٨) فإن هذه الفرضية ذات دلالة معنوية إحصائية إذ إن قيمة تي الإحصائية (T-Statistics) بين العوامل الإدارية وجذب الاستثمارات الأجنبية في سلطنة عمان من خلال رضا المستثمر كعامل وسيط كانت (٣,٥٣٨) وأعلى من المعيار المعتمد للدلالة (1,964)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أصغر من (,٠٥)، وهذا يبرهن قبول الفرضية التي تنص على أنه يوجد تأثير وسيط لرضا المستثمر الأجنبي في العلاقة بين العوامل الإدارية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان، وقد كانت قيمة العلاقة أو معامل المسار يساوي (,١٣٠).

الفرضية العاشرة: يوجد تأثير وسيط لرضا المستثمر الأجنبي في العلاقة بين العوامل التشريعية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

بناء على نتائج الجدول رقم (٤-١٨) فإن هذه الفرضية ليست ذات دلالة معنوية إحصائية إذ إن قيمة تي الإحصائية (T-Statistics) بين العوامل التشريعية وجذب الاستثمارات الأجنبية في سلطنة عمان من خلال رضا المستثمر كعامل وسيط كانت (١,٦٠١) أقل من المعيار المعتمد للدلالة (1,964)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت أكبر من (,٠٥)، وهذا يبرهن عدم قبول الفرضية التي تنص على أنه يوجد تأثير وسيط لرضا المستثمر الأجنبي في العلاقة بين العوامل التشريعية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان، وقد كانت قيمة العلاقة أو معامل المسار يساوي (,٠٥٥).

الجدول ٥، ١٨:ملخص الفرضيات المباشرة في النموذج

No رقم	Hypothesis الفرضية	Path Coefficients معامل المسار	T-Statistics تي الإحصائية	P-Statistics الدلالة الإحصائية	Decision الحكم على الفرضية
١	يوجد تأثير وسيط لرضا المستثمر الأجنبي في العلاقة بين العوامل الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.	(,١٨٣)	(٥,٣٣٢)	٠٠٠,٠	قبول الفرضية
٢	يوجد تأثير وسيط لرضا المستثمر الأجنبي في العلاقة بين العوامل الإدارية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.	(,١٣٠)	(٣,٥٣٨)	٠٠٠,٠	قبول الفرضية
٣	يوجد تأثير وسيط لرضا المستثمر الأجنبي في العلاقة بين العوامل التشريعية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.	(,٠٥٥)	(١,٦٠١)	١١٠,٠	عدم قبول الفرضية

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

٧،٥ ملخص الفصل

قدم هذا الفصل نتائج التحاليل الإحصائية التي تم إجراؤها من أجل تحقيق الغرض من الدراسة، كما تنعكس في أسئلة البحث. أولا، حيث تم اختبار الافتراضات الإحصائية المهمة لإجراء تحليل نمذجة المعادلات البنائية، وقد أظهرت النتائج عدم وجود انتهاكات خطيرة لضمان القدرة على الاستمرار في النمذجة، وكخطوة أولى لعملية النمذجة البنائية المتكاملة، تم إجراء النموذج القياسي لجميع المتغيرات، وكشف هذا التقييم عن أدلة على صحة التقارب والتمايز بين المحاور الكامنة في النموذج، بعد ذلك، أظهرت المرحلة الثانية في تحليل النتائج وجود تأثير مباشر لكل من المحددات الاقتصادية والإدارية على رضا المستمثر الأجنبي، فيما لا يوجد تأثير مباشر للمحددات التشريعية، من ناحية أخرى وجود تأثير مباشر لكل من المحددات الاقتصادية والتشريعية على جذب الاستثمار المباشر في سلطنة عمان، فيما لا يوجد تأثير مباشر للمحددات الإدارية، كذلك يوجد تأثير لرضا المستثمر الأجنبي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان، فيما يتعلق بالدور الوسيط لرضا المستثمر الأجنبي في هذه العلاقات، فقد أوضحت النتائج وجود دور وسيط لرضا المستثمر في أثر كل من المحددات الاقتصادية والإدارية على جذب الاستثمارات الأجنبية، فيما لا يوجد دور وسيط لرضا المستثمر في أثر المحددات التشريعية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.